تقرير المؤتمر الدولي :

"الشباب والهوية والهجرة في زمن التحولات الراهنة"

27-28-29، يونيو 2022

جامعة نواكشوط العصرية موريتانيا

نظم المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية وبشراكة مع كل من جامعة نواكشوط العصرية، والشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومؤسسة هانس زايدل الألمانية فرع المغرب وموريتانيا مؤتمرا دوليا، حول موضوع: **"الشباب والهوية والهجرة في زمن التحولات الراهنة"**، وذلك خلال الأيام: 27، 28 29 يونيو 2022، وذلك في رحاب جامعة نواكشوط العصرية – موريتانيا:" كليتي العلوم القانونية والاقتصادية والآداب والعلوم الإنسانية".

وقد شارك في هذه الندوة كوكبة من الأساتذة الباحثين المنتمين إلى جامعات ومؤسسات علمية متنوعة، و بلدان مختلفة من ضمنها المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا وليبيا ومصر والأردن وتركيا والسودان ولبنان.

وقد تم تسليط الضوء في هذه الندوة على عدد كبير من الإشكاليات التي تثيرها هجرة الشباب باعتبارها اليوم غدت ظاهرة دولية جديرة بالدراسة، وخصوصا منها الهجرة غير النظامية التي أصبحت تستشري بشكل يفوق كل التوقعات، كما شكلت الندوة مخبرا آكاديميا وعلميا لعدد من المفاهيم والمصطلحات المتداولة دوليا، ولمجموعة من المقاربات والسياسات المتبعة من قبل بلدان المشاركين في ميادين الهجرة والشباب والهوية .

كما حاول المشاركون في هذه الندوة معالجة كافة القضايا المتعلقة بالشباب والهوية والهجرة الدولية، من منظور مختلف تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، بغية الوقوف على مختلف الأسباب التي تدفع بالشباب إلى خوض مغامرة الهجرة عن بلدانهم .

اليوم الأول

الجلسة الافتتاحية التي أجريت بحضور الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الموريتانية ألقيت فيها كلمات ترحيبية، من قبل كل من نائب رئيس الجامعة الذي ألقى الكلمة نيابة عن رئيسها، وعميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية، ورئيس المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية، والمنسقة العامة للشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية، ومندوب مؤسسة هانز زايدل الألمانية فرع المغرب وموريتانيا، وقد ركزت كل هذه الكلمات الترحيبية على أهمية موضوع الندوة والسياق الذي تأتي ضمنه،

معتبرين أن تنظيمها في موريتانيا لم ينجم من فراغ، ولم يأت اعتباطيا، وإنما له ارتباط بالأدوار المهمة التي أصبحت موريتانيا تلعبها في هذا الميدان، خاصة أن هذه الأخيرة أصبحت في الآونة الأخيرة في القلب من استراتيجات الهجرة الدولية، خاصة ما يهم منها منطقة الساحل .

بعد ذلك بدأت **المحاضرة العلمية الافتتاحية** التي قدمتها الدكتورة ماريز يونس المنسقة العامة للشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية، وجاءت تحت عنوان:**"في مساءلة قضايا الشباب والهوية والهجرة"**، حيث تعرضت الدكتورة ماريز في محاضرتها للعلاقة بين ثلاثي الشباب والهجرة والهوية، رابطة ذلك بالسياق السسيو اجتماعي الراهن، المتمثل فيما باتت تشهده مجتمعاتنا العربية من تعقيدات، بفعل مجموعة من العوامل، من ضمنها الحراك العربي الذي عرفته بعض بلدان المنطقة، خلال العقد الأخير، والذي لا تزال تداعياته تؤثر بعمق على هجرة الشباب في المنطقة.

الجلسة العلمية الأولى ترأسها المنسق العام للشبكة البرفسور فوزي الدريدي، وقدمت خلالها أربع مداخلات، **المداخلة الاولى** التي قدمها الدكتور المنذر الطمني أستاذ علم الاجتماع بجامعة تونس تناولت موضوع:**" لماذا ندرس الشباب والهوية والهجرة اليوم؟"**، وقد تطرق فيها المتدخل للبراديكمات المتحكمة في هجرة شباب المجتمعات العربية في الوقت الحالي، منبها إلى أنها تحتلف عن نظيراتها بالأمس، وقد خلص الدكتور المنذر إلى أن أي مقاربة لموضوع هجرة الشباب لكي تنجح لابد أن تنطلق من الشباب أنفسهم، وأن يكونوا هم الفاعلين الأساسيين فيها.

المداخلة الثانية قدمها الدكتور الجيلالي المستاري، وهو باحث في مركز البحث في الانتروبولوجيا الثقافية والاجتماعية بوهران، وقد تناولت مداخلته موضوع **"الحرقة في الجزائر مسارات متقاطعة"** وقد ركز خلالها على أهم الظروف التي تدفع الشاب الجزائري إلى ترك كل شيئ وراءه، والمغامرة بحياته من أجل الوصول إلى ما يظنه حياة جديدة، لاوجود فيها للغبن والظلم والتهميش.

المداخلة الثالثة قدمها الدكتور سيدي محمد ولد أجيد أستاذ علم الاجتماع بجامعة العلوم الاسلامية بموريتانيا، وقد كانت تحت عنوان:**" الهجرة..... ماهيتها ومسؤولية القوى الاستعمارية عنها"**، وقد ركز خلال مداخلته على أن موضوع الهجرة اصبح يفرض نفسه على دوائر البحث، بوصفه مجالا حيويا للتداول، والتقصي والتمحيص، بما يثيره من إشكالات مجتمعية عميقة .

المداخلة الرابعة قدمتها الدكتورة كوثر السويسي، وهي استاذة باحثة في مركز حوار الحضارات والأديان المقارنة بسوسة ـ تونس، وقد جاءت تحت عنوان:**" تصور عن**

الدراسة الميدانية للهوية والشباب والهجرة:براديغيم التمثلات الاجتماعية أنموذجا"
ركزت في مداخلتها على محاولة تقديم تصور ميداني حول هوية الشباب العربي المهاجر، من خلال الاعتماد على مجموعة من لبراديغمات والنظريات الغربية الحديثة التي أنتجت في ميدان علم النفس الاجتماعي، متطرقة للعلاقة بين الهويتين الفردية والاجتماعية للشباب المهاجر، واستراتيجيات تغيير الهوية، وكيفية إعادة تشكيلها.

الجلسة العلمية الثانية ترأسها الدكتور سيدي محمد سيد أب مدير مدرسة الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية، وتناولت **المداخلة الأولى** فيها والتي كانت عبارة عن مداخلة مشتركة بين الدكتور محمد الداه عبد القادر أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية، والدكتور المصطفى سيد أحمد البح أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية، موضوع :**"التعاون القانوني بين موريتانيا واسبانيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية"**، وقد تولى الدكتور المصطفى سيد أحمد البح تقديم المداخلة، مستعرضا خلالها أهم النقاط الدالة على أهمية التعاون الدولي بشأن الهجرة غير الشرعية، كالتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في شبه المنطقة، مما جعل موريتانيا المطلة على المحيط الأطلسي والمرتبطة بدول شمال افريقيا المحاذية للضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط، محطة استقبال وعبور متنامى يوما بعد يوم.

المداخلة الثانية قدمها الدكتور أحمد ولد أنداري، وهو باحث في المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وقد جاءت تحت عنوان:**" سياسة الدولة الموريتانية في ميدان الهجرة: أي مكانة للشباب؟"**، وقد اعتبر الدكتور انداري خلالها أن صانع القرار الموريتاني لايولي للشباب ضمن مقاربته في ميدان الهجرة العناية الكافية، ولايمنحهم أهمية خاصة ضمن سياساته في هذا الميدان، سواء في ذلك الشباب المهاجرين أو شباب المجتمعات الحدودية، وأن ذلك قد يؤثر بشكل كبير على نجاعة تلك المقاربة، كما قد تكون له في المستقبل تداعيات بالغة الخطورة على تلك الفئة أي فئة الشباب، وأن هذا الأمر قد يكون راجعا إلى حداثة المقاربة الموريتانية في ميدان الهجرة، وبالتالي افتقار هذه الأخيرة إلى الخبرة الكافية في التعامل مع الشباب المهاجر أو المرشح للهجرة، وأيضا شباب المجتمعات الحدودية .

المداخلة الثالثة قدمها الدكتور عبد الفتاح البلعمشي، وهو أستاذ للعلاقات الدولية والقانون الدولي بجامعة القاضي عياض، ورئيس المركز المغربي للدبلوماسية الموازية وحوار الحضارات، وقد كانت مداخلته بعنوان:**" تأثير الركود**

الاقتصادي العالمي على موضوعي الهجرة والشباب"، وقد ركز الدكتور عبد الفتاح في مداخلته على العامل الاقتصادي، باعتباره أحد أهم العوامل المؤثرة على هجرة الشباب في عالمنا العربي، مشيرا إلى أن الاستقرار الاقتصادي لطبقة الشباب أصبح من أهم القضايا المطروحة باعتبار الافتقاد إليه يشكل واحدا من أهم العوامل المؤثرة في هجرة الشباب العربي.

الجلسة العلمية الثالثة ترأسها الدكتور المنذر الطمني أستاذ مساعد لعلم الاجتماع بجامعة تونس، وقد تناولت **المداخلة الأولى** منها موضوع**: "التحولات الداخلية (السياسية، الاقتصادية، الأمنية)، وهجرة الشباب"**، و قد قدمها الدكتور صلاح الدين صالح رئيس المشروع الوطني الليبي و المركز الليبي للدرسات و البحوث الاستراتيجية، وقد ركز خلالها المحاضر على التحولات التي شهدتها المنطقة العربية بعد الثورات، سواءٌ منها تلك السياسية أوالاقتصادية أوالأمنية، حيث أشار خلالها الدكتور صلاح إلى الدور الذي لعبته هذه العوامل مجتمعة في دفع الشباب العربي إلى الهجرة من بلدانهم الأصلية نحو الضفة الأخرى.

المداخلة الثانية والتي قدمت أون لاين، من طرف محمود الكاديكي وهو باحث أكاديمي وموظف بالمفوضية العليا للانتخابات في ليبيا فقد جاءت بعنوان**:" الانعكاسات المختلفة للهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية وشبابها"**، وقد ركز خلالها المتدخل على التداعيات الخطيرة للهجرة غير الشرعية من إفريقيا جنوب الصحراء على المجتمع الليبي، خاصة في ظل حالة ضعف الدولة القائمة حاليا في ليبيا، معتبرا أن لتلك الهجرة آثارا أمنية وسياسية واجتماعية وصحية والقتصادية بالغة التعقيد على هذا المجتمع.

المداخلة الثالثة في هذه الجلسة كانت أيضا عن طريق الأون لاين، و تولت تقديمها الدكتورة سوزان منعم، وهي أستاذة مساعدة في الجامعة اللبنانية، وقد جاءت تحت عنوان**:" تأثير الأزمات المتعددة(الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والصحية) في لبنان على قرار هجرة الشباب الجامعي 18- 29 سنة"**، وقد تطرقت خلالها المتدخلة للوضعية المعقدة التي يعيشها المجتمع اللبناني خلال السنوات الأخيرة، والتي أثرت بشكل عميق على الشباب اللبناني، وجعلت الكثيرين منه يفكرون في الهجرة باعتبارها الحل الوحيد للهروب من جحيم تلك الحياة، بتعقيداتها المختلفة .

المداخلة الرابعة قدمها الدكتور الطاهر ولد أحمد، وهو أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية، وكانت حول موضوع:**" دور التشريعات المغاربية في ضمان مشاركة الشباب في العملية التنموية"**، وقد ركز خلالها المتدخل على مكانة الشباب ضمن العملية التنموية في التشريعات المغاربية، معتبرا أنه من الأهمية بمكان أن تفسح تلك التشريعات حيزا أكبر لدور الشباب التنموي، خاصة أن فئة الشباب تشكل الطاقة الأكثر حيوية داخل بنية المجتمع، معتبرا أن ضمان إشراك هذه الفئة يعد شرطا لا غنى عنه لأية تجربة تنموية تسعى لتحقيق النجاح، كما أنه لا يمكن في ظل الأنظمة الديمقراطية أن تتم عملية التنمية مالم تكن الارادة الشعبية محل اعتبار في كافة المراحل، بوصفها الوسيلة والغاية في آن واحد.

المداخلة الخامسة كان من المفترض أن يقدمها البرفسور أحمد أوصال وهو أستاذ لعلم الاجتماع بجامعة اسطمبول، ورئيس مركز أورسام للدراسات بأنقرة، وقد تعذر تقديمها بسبب مشكل تقني من المصدر.

الجلسة العلمية الرابعة ترأستها الدكتورة كوثر السويسي من مركز حوار الحضارات والأديان المقارنة بسوسة / تونس، **المداخلة الأولى** قدمها الدكتور أحمد صلحي وهو باحث مستقل من المغرب، وجاءت تحت عنوان:**" التحديات المجتمعية للهجرة غير النظامية: مقاربة الاستراتيجية المغربية للهجرة للأمن المجتمعي"**، وقد قدمها المتدخل عن طريق الأون لاين، وقد ركز خلالها على تناول مرتكزات المقاربة المغربية في ميدان الهجرة، معتبرا أن هدفها الأساس هو المساعدة في تحقيق الأمن المجتمعي، وذلك عبر إدماج المهاجرين في السيرورة السسيواجتماعية للمجتمع المغربي، بحيث تتم الاستفادة من جهة من مواهب هؤلاء المهاجرين في تنمية المجتمع المغربي وبحيث يستفيد هؤلاء المهاجرون من الفرص التي تتيحها الحياة في المغرب .

المداخلة الثانية في الجلسة قدمها الدكتور محمد المختار ولد بلاتي، من المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وكانت حول موضوع **"الهجرة وحقوق الانسان أي تحديات قانونية"**، وقد ركز المتدخل خلالها على التحديات التي تطرحها الهجرة السرية في ميدان حقوق الانسان، مشيرا إلى أن ظاهرة الهجرة غير النظامية تعود في أسبابها الأساسية إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي

تشهدها الدول المصدرة للهجرة، مما يضطر الشباب للهروب من واقع اقتصادي واجتماعي وسياسي ضاغط للحصول على حياة أفضل في دول المهجر، والتنعم بمستوى عال من الحريات، كما اعتبر المتدخل أنّه على الرغم من أن الدول المستقبلة للهجرة هي دول ديمقراطية وترفع شعار حقوق الانسان عاليا فإن تعاطيها مع ظاهرة الهجرة السرية، يتسم بالتعسف وأحيانا استبعاد منطق حقوق الانسان لصالح المقاربة الامنية.

المداخلة الثالثة قدمها الدكتور عبد الفتاح قنبيج، وهو أستاذ جامعي من ليبيا، وكانت مداخلته بعنوان:" **الشباب العربي المهاجر وتحدي الحفاظ على الهوية الوطنية** " وقد ركز خلالها على مرتكزات الهوية لدى الشباب العربي، متناولا الصعوبات التي تواجه هؤلاء الشباب في الحفاظ على هوياتهم الأصلية في البلدان المهاجر إليها، معتبرا أن دولهم الأصلية يجب أن تساعدهم في تدبير هذا التحدي .

المداخلة الرابعة: وهي مداخلة مشتركة بين كل من الدكتورة أثير الكواري و الدكتورة شيماء محمد أمين الدويري وهما أستاذتان في المدرسة البحرينية الأساسية ـ الأردن، وقد جاءت تحت عنوان: **" هجرة الشباب العربي التحديات والحلول"**، وقد ركزت مداخلتهما التي قدمت عن طريق الأون لاين على ما اعتبرتاه خرطة طريق تتضمن حلولا لمشكلة هجرة الشباب العربي، معتبرين أن هذه الفئة تواجه تحديات لا حصر لها، ويستحيل عليها التعامل معها بمفردها.

المداخلة الخامسة: وقد تولى تقديمها الدكتور المهدي الشيباني دغمان هو أستاذ مساعد في الهيئة الليبية للبحث العلمية ـ ليبيا، وقد جاءت مداخلته تحت عنوان: **" الشباب وتحديات التنمية المستدامة في البيئات الهشة والمتأثرة بالصراع : حالة ليبيا "**، وقد ركزت مداخلته التي قدمت عن طريق الأون لاين على أن المقاربات الحالية للتنمية المستدامة التي تتبعها البلدان العربية تستبعد من حساباتها فئة مهمة جدا هي فئة الشباب ولا توليها الاهتمام الكافي، الأمر الذي يتسبب في تعقيد وضعية تلك الفئة وتعطيل طاقاتها، مما يعرضها لمخاطر جمة خاصة في حالة الأزمات، عارضا العديد من الأمثلة على ذلك، وهي أمثلة تتعلق بشكل خاص بالحالة الليبية .

اليوم الثاني

نظمت فعاليات الجلسات الحضورية من هذا اليوم في رحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة نواكشوط العصرية، وقد ترأس الجلسة العلمية الأولى من تلك الجسات الدكتور الجيلالي المستاري، وهو باحث متفرغ في مركز البحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران ـ الجزائر، وقد قدم **المداخلة الأولى في هذه الجلسة** البروفسير فوزي بن دريدي، المنسق العام للشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية، وجاءت مداخلة البرفسور

فوزي تحت عنوان: **"الشباب العربي وهجرته: قراءات سوسيولوجية"**، وقد ركز المتدخل في مداخلته على فحص جانب من المقاربات التي تتم بها دراسة هذا الموضوع في السياق العربي، من منطلق نقدي، مبينا أن تلك المقاربات لم تعد تتماشى مع طبيعة الاشكاليات المثارة في المجتمعات العربية في الوقت الحالي، نظرا لسرعة التغيرات والتحولات التي طالت هذه الظواهر في شتى المناحي، مما يستدعي من الباحثين ضرورة الاعتناء بتشجيع مقاربات جديدة، تستدعي البعد الافقي في الدراسات جنبا إلى جنب مع البعد العمودي، وذلك في محاولة لفهم الوعي الذاتي للشباب وعلاقته بالفضاء الاجتماعي .

المداخلة الثانية: قدمها الدكتور سليمان حامدون حرمة، وهو أستاذ باحث بكلية الاداب والعلوم الانسانية، بجامعة نواكشوط العصرية ـ موريتانيا، وقد جاءت تحت **عنوان " حركة الهجرة الوافدة إلى موريتانيا بين دوافع العبور وعوامل الاستقرار"**، وقد ركز المتدخل خلالها على أن موريتانيا اليوم أصبحت تعد بحكم موقعها الجغرافي فضاء جغرافيا لحركة الهجرة غير النظامية بين شمال افريقيا وغربها، وقد تناول الدكتور سليمان في مداخلته واقع الهجرة في موريتانيا با لارقام، موضحا مدى تطور تلك الهجرة والتزايد الحاصل في وجود الاجانب المهاجرين في موريتانيا،معتبرا أن هناك ندرة في الاحصاءات الرسمية حول تلك الهجرة، كما عرج المتدخل خلال مداخلته على موجات الهجرة التي شهدتها موريتانيا، ودوافعها، وعوامل استقرار المهاجرين الوافدين إلى موريتانيا.

المداخلة الثالثة في هذه الجلسة: قدمها الدكتور محمد الملقب الداه ولد الشيخ، وهو باحث في المركز المموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وقد جاءت تحت عنوان **"مكافحة الهجرة من خلال المقتضيات الجزائية في قانون تهريب المهاجرين الموريتانيين"** بدأ الباحث حديثه حول التحولات التي شهدتها الهجرة عير النظامية، مركزا على إرتباطها اليوم بما أصبح يعرف بتجارة البشر، وأشار المحاضر إلى أن العصابات أصبحت تستغل المهاجرين من أجل التجارة بهم، حيث تستفيد من أوضاعهم الاقتصادية المتدنية، وتوظفها من أجل إرغامهم على دفع أموال طائلة مقابل وعود منها بتقديم العون لهم في الوصول إلى الضفة الأخرى، لكن الحقيقة ليست كذلك.

ثم عرج الباحث على المقتضايات الجزائية التي أقرها قانون تهريب المهاجرين الموريتانيين الصادر 2010، مشداد على ضرورة مراجعة هذا القانون، حتى يتماشى مع التطورات التي يشهدها عالم الهجرة غير النظامية.

الجلسة العلمية الثانية: ترأسها الدكتور سليمان حامدون حرمه، **المداخلة الاولى** التي قدمها الدكتور حامد ولد أمين أستاذ علم الاجتماع بالمدرسة العليا للتعليم نواكشوط، حول موضوع **"الشباب وديناميات الهجرة في غرب وشمال إفريقيا"**، وقد بدأ المتدخل مداخلته بالإشارة إلى أن الهجرة غير النظامية هي ظاهرة طبيعية كونية، بمعنى أنها ليست شأنا افريقيا

خالصا، غير أن هناك عدة سياقات إقليميه ودولية اضفت على وجود هذه الظاهرة في غرب وشمال افريقيا طابعا خاصا، كما أن الاسباب التي أدت لظهورها وفاقمت من وجودها في هذه القارة قد لا تكون هي نفسها في مناطق أخرى من العالم، ومن بين تلك الأسباب كون اغلب الدول الافريقية تتمتع بأدنى مؤشر للتنمية البشرية وفقا للمعايير المعتمدة من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ناهيك عن أن العديد من بلدانها تعيش أوضاعا سياسية واقتصادية غير مستقرة، بل إن بعضها يعيش حروبا وصراعات أهلية، ينضاف الى ذلك غياب الأمل وانعدام الثقة لدى الكثير من مواطنيها مما يدفعهم الى الهجرة، خاصة إلى أوربا، معتبرا أن الحل يكمن في:

المداخلة الثانية: قدمتها الدكتورة ليلى الرطيمات وهي أستاذة باحثة للعلاقات الدولية والقانون العام في جامعة الحسن الأول ـ اسطات، وجاءت تحت عنوان **"المغرب سياسة ادماج المهاجرين الأفارقة بالمغرب: الأسس والأبعاد"**، في بداية مداخلتها وضعت المتدخلة ظاهرة الهجرة غير النظامية في سياقها العام، في ضوء التحديات التي باتت تفرضها وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما أصبحت تشكله من تهديد حقيقي لأمن وسلامة الفرد والمجتمع والعالم، مشيرة إلى انها ظاهرة أنتجتها مجموعة من العوامل المتداخلة، مما يعني أن هناك أبعادا متعددة لهذه الظاهرة، منها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي.....، لذلك تقتضي مقاربتها ودارستها دراسة علمية أخذ ذلك بعين الاعتبار، وفي اطار تقديمها للنموذج المغربي في التعاطي مع ظاهرة الهجرة والمهاجرين غير النظاميين اشارت الدكتورة ليلى إلى أن المغرب تبنى مقاربة إنسانية شاملة وفعالة، وقد انخرط من خلال هذه المقاربة في العمل على تقديم أجوبة لإشكالية الهجرة غير النظامية في اطار مسار استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار البعدين الحقوقي والانساني، كما يراعي نهجه الاستباقي والتزاماته بمقتضى القانون الدولي، كما يتماشى مع فلسفته القائمة على التضامن والمسؤولية والتعاون الدولي، ادراكا منه للخطورة المتزايدة لظاهرة الهجرة غير النظامية، والاتجار بالبشر وبالمخدرات ..، كما اشارت إلى أن المقاربة المغربية تتسم بمراعاة مختلف المستجدات والتغيرات مدللة على ذلك بانتهاج المغرب سياسة جديدة في هذا الاطار، بعد جائحة كوفيد وما خلفته من اشكالات.

المداخلة الثالثة: وهي مداخلة مشتركة بين الدكتور بون ولد باهي والدكتورة أمنا عيشة مولاي ادريس العباس ـ وهما باحثان بالمركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وقد جاءت تحت عنوان **"الهجرة القانونية للشباب ومشاكل الهوية والاندماج"**، المحور الأول من المداخلة اهتم بالإطار النظري والمفاهيمي للموضوع ، وقدمته الدكتورة أمنا عيشة مولاي ادريس العباس، وقد ركزت فيه على تعريف وتحديد المفاهيم الأساسية المشكلة للعنوان من قبيل مفهوم الهجرة "المهاجرون" وكذلك الهجرة النظامية وغير النظامية، كما تعرضت في هذا المحور لأهم الآثار السلبية والإيجابية للهجرة

غير النظامية، كما قدمت بعض المعطيات والارقام المتعلقة بحجم هذه الظاهرة، ومستوى نطورها وكذلك أهم الاتفاقيات الدولية لحماية المهاجرين، كما تعرضت للمعطيات المتعلقة بخصائص المهاجرين وتوزيعهم من حيث النوع والعمر، مشيرة الى أن فئة الشباب تمثل النسبة الأكبر بين المهاجرين.

أما المحور الثاني فيتعلق بإشكال الهوية والاندماج، وقد ركز فيه المتدخل الدكتور بون ولد باهي على إشكال الهوية والاندماج بالنسبة للمهاجرين سواء كانوا نظاميين أو غير نظاميين معتبرا أن لاندماج في بلاد المهجر حتمية وضرورة لمن أراد العيش بشكل طبيعي في البنية المجتمعية المضيفة والتأثير فيها، غير أن ذلك يوازيه اشكال عميق وجذري يتعلق بشكل أساسي بالانتماء لدى المهاجر، بسبب عجزه عن بناء روابط انتماء قوية في البلد المستقبل، في الوقت الذي تتراجع فيه روابط انتمائه لبلده الأصلي، ويتجلى هذا الوضع بشكل كبير عندما تخفق سياسيات الدولة ـ المستقبلة ـ في مجال الهجرة عن بناء عملية الانتماء هذه، ويؤدي كل هذا، إلى ظهور حركات وتيارات توصف بالعنصرية في تعاطيها مع الهجرة والمهاجرين خاصة في البلدان التي تستقبل أعدادا كبيرة من المهاجرين، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الشعور بالهوية، خاصة في ظل غياب المؤشرات المرجعية داخل البلد المستقبل، مع ما يصاحب ذلك من رفض وعدم قبول من طرف السكان الأصليين، سواء تجسد ذلك في القوانين والمؤسسات، أو في التمثلات والوصم الاجتماعي.

المداخلة الرابعة: قدمها الأستاذ الشيخ عالي فال صيار وهو اطار بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج، وقد جاءت مداخلته تحت عنوان**:" الضمانات القانونية لحماية المهاجرين والحد من الهجرة غير النظامية :موريتانيا أنموذجا"** ، وقد بدأ المتدخل مداخلته بالإشارة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية نشكل تحديا إنسانيا وقانونيا، وأنها ليست وليدة اليوم ولا هي جديدة على المجتمعات المغاربية، وأن موريتانيا بشكل خاص تعتبر معنية بهذه الظاهرة لاعتبارات كثيرة، منها على سبيل المثال لا الحصر أنها دولة ساحلية، تمتلك مساحة شاسعة، ولها حدود مع دول افريقية عديدة، كما أشار المتدخل الى اختلاف وتباين قوى وانماط وديناميات الهجرة، وإلى تنامي نسبة الشباب بين المهاجرين خاصة الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، كما تطرق الأستاذ الشيخ عالي إلى بعض الاتفاقيات التي صادقت عليها موريتانيا في مجال الهجرة غير النظامية، كما استعرض بعض النصوص القانونية الوطنية المجرمة للإتجار بالبشر والتهريب غير الشرعي للمهاجرين، وخلص المتدخل الى مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات من بينها أن على موريتانيا خلق نموذج خاص بها في محال الهجرة النظامية، وختم مداخلته بسؤال ماذا لو لم تعد الأسباب والمحددات النى تم استعرضها هي نفسها المفسرة لظاهرة الهجرة غير النظامية؟

المداخلة الخامسة قدمها الأستاذ محمد عبد الله اعبيدي وهو خبير ومختص في مجالات الهجرة والأمن، وجاءت تحت عنوان **" الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالجريمة: الحالة الموريتانية نموذجا"**، وقد ركز المتدخل في مداخلته على أن العوامل الخارجية تلعب دورا كبيرا في تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية بشكل عام وفي موريتانيا بوجه خاص، معتبرا أن هناك علاقة طردية بين الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، فلا يمكن تصور هجرة غير نظامية بدون وجود جريمة منظمة والعكس صحيح، وقذ ساعد في ذلك تطور المجتمعات البشرية وتعقد نظم حياتها وتطور وسائل الاتصال، كما أشار المتدخل في نفس الإطار إلى محورية اللاستقرار السياسي الذي تعانيه الكثير من الدول الافريقية في تفشي ظاهرة الهجرة غير النظامية، ينضاف إلى ذلك وجود عصابات تمارس التهريب، وتستثمر في هذا المجال بل تكدس أموالا طائلة من هذا النشاط التجاري الرابح، وأشار الأستاذ محمد عبد الله كذلك إلى وجود تشابك في علاقات المهاجرين الذين وصلوا إلى بلاد المهجر وبين ذويهم الموجودين في بلدانهم الأصلية، قد يحفز من لم يخض بعد مغامرة الهجرة غير النظامية إلى خوضها، وقد خلص المتدخل إلى أن قضية الهجرة غير النظامية تعد واحدة من أبرز القضايا التي تؤرق العالم، ولكن الجديد فيها والمثير هو ظهور مافيا المتاجرة بأرواح الشباب الحالم بالهجرة إلى الفضاء الأوروبي، في رحلات بحرية لا تخلو من المخاطرة، بحثا عن فرص عيش أفضل.

الجلسة العلمية الثالثة في اليوم الثاني عقدت عن طريق الأون لاين، وقد ترأسها الدكتور مالك المهدي وهو أستاذ جامعي من السودان والأمين العام للرابطة العربية للدراسات المستقبلية، وقد تناولت **المداخلة الأولى** منها موضوع: **"التفاعلات السياسية والأمنية في الساحل الأفريقي وتأثيرها على ظاهرة هجرة الشباب"**، و قد قدمتها الدكتورة دعاء محمود محمد صالح عويضة، وهي باحثة مختصة في الشؤون الإفريقية من مصر، وقد ركزت خلال مداخلتها على التحولات التي شهدتها منطقة الساحل الأفريقي خلال الآونة الأخيرة، خاصة على الصعيدين الأمني والسياسي، والتي أفضت إلى إنهاك وإضعاف الدولة في العديد من بلدان منطقة الساحل، معتبرة أن تلك التحولات ستكون لها تأثيرات بالغة الخطورة على مسار الهجرة النظامية من تلك البلدان، وستؤدي إلى ازدهارها بشكل غير مسبوق .

المداخلة الثانية في الجلسة جاءت تحت عنوان: **"البعد القانوني لمشكل الهوية والحلول البديلة في ظل التحديات الراهنة "**، و قد قدمها الدكتور بلقاسم حبيب، وهو أستاذ باحث في جامعة وهران 2- الجزائر، وقد ركز خلال مداخلته على التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي تمر بها المجتمعات المعاصرة بما فيها المجتمعات العربية والإفريقية، خاصة في ظل جائحة كوفيد المؤلمة وتداعياتها الكارثية على تلك المجتمعات، معتبرا أن تلك التحديات تطرح في مواجهة جملة من القضايا، ومن ضمنها قضية الهوية بشكل عام، التي أصبحت تطرح إشكالات قانونية عميقة ومعقدة .

المداخلة الثالثة: وقد قدمها الدكتور جواد الرباع، وهو أستاذ باحث في جامعة بن زهر بأكادير- المغرب، وقد جاءت تحت عنوان **"الهجرة بين الضمانات الحقوقية ورهان الديمقراطية والتنمية "**، وقد ركز المتدخل خلالها على الإكراهات التي تواجه بلدان العالم الثالث فيما يتعلق ببنائها لمقارباتها في ميدان الهجرة، معتبرا أن أكبر تحدي يواجه تلك البلدان هو ضرورة التوفيق والموازنة بين الحفاظ على مسار تلك البلدان التنموي من جهة وضرورة منح المهاجرين الذين يعيشون على أراضي تلك البلدان كافة حقوقهم من جهة أخرى، بوصفهم مهاجرين متواجدين على أراضي تلك البلدان، وقد تناول الدكتور جواد في مداخلته نماذج من المقاربات التي تحاول أن توفق بين تلك الرهانات، وركز في هذا الإطار على المقاربة المغربية في ميدان الهجرة، معتبرا أنها تقدم مثالا ناجحا في هذا الإطار، رغم عديد الإكراهات التي تواجهها في هذا الإطار، وفي مقدمة تلك الإكراهات محدودية الموارد.

المداخلة الرابعة: قدمتها الدكتورة هند محروس محمود وهي باحثة مختصة في الشؤون الإفريقية من مصر، وقد جاءت مداخلتها تحت عنوان**:" هجرة الكفاءات الإفريقية الأسباب والتداعيات"** ، وقد ركزت المتدخلة خلالها على السياق السسيواجتماعي للمجتمعات الإفريقية الذي يعد طاردا للكفاءات بسبب الظروف الصعبة التي تعيشها تلك المجتمعات، مما يجعل الكفاءات الشابة في تلك المجتمعات تقرر الهجرة إلى البلدان الغربية، التى ترى هذه الكفاءات في الهجرة إليها فرصة لتحقيق أحلام إكمال الدراسة أو العمل، معتبرة أن ذلك يؤدي إلى إفقار البلدان الإفريقية من كفاءاتها، وهو ما يعني الإجهاز على فرص تلك البلدان في تحقيق التنمية، إذ أنه من البديهي أن لا نجاحات تنموية بدون كفاءات وأدمغة وطنية على أعلى مستوى.

المداخلة الخامسة قدمها الدكتور إبراهيم برمة أحمد وهو أستاذ محاضر في جامعة الملك فيصل بتشاد، وقد جاءت تحت عنوان " المؤثرات الثقافية لهجرة التشاديين إلى السودان بعد الاستقلال"، وقد ركز المتدخل في مداخلته على أن المحددات والعوامل الثقافية شكلت أهم دافع لتلك الهجرة، معتبرا أن الأوصر الثقافية القوية بين السودان واتشاد لعبت دورا هاما في تسهيل اندماج المهاجرين التشاديين في البيئة السودانية، كما ساهمت في مساعدتهم على التغلب على العديد من المعوقات الأخرى .

المداخلة السادسة والأخيرة في الجلسة: قدمها الدكتور رضا سلطانية، وهو أستاذ للتعليم العالي بجامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس - الجزائر، وقد جاءت تحت عنوان: **" الشباب والهجرة اللانظامية: قراءات سسيولوجية"**، وقد ركز خلالها المتدخل على أن ظاهرة الهجرة اليوم أضحت ظاهرة غاية في التعقيد، وبالتالي فإنه لا يمكن أن ندرسها بالمنظور نفسه الذي كنا ندرس به الهجرة في الماضي، معتبرا أننا نحتاج إلى إعادة قراءة

تلك الظاهرة في ضوء المتغيرات الراهنة، معتبرا أن الحقل العلمي المؤهل للنهوض بتلك المهمة أكثر من غيره هو السسيلوجيا ،بما يتيحه هذا الحقل العلمي من إمكانيات كبيرة، وبرديغمات متقدمة، لفهم الظواهر الاجتماعية.

اليوم الثالث

ورشة المجتمع المدني

أحتضن مركز الاتصال عن بعد بالمعهد العالي الجامعي يوم الأربعاء 29 يونيو 2022 ورشة حول:منظمات المجتمع المدني وقضايا الشباب والهجرة ،على هامش المؤتمر الدولي "الشباب والهوية في زمن التحولات الراهنة " المنظم من طرف الشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية بالشراكة مع مركز الدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية ومفوضية حقوق الإنسان والعلاقات مع المجتمع المدني ،والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(الألسكو) أيام 27-28-29 يوليو2022-07-11

ترأست ورشة المجتمع المدني الدكتورة ماريز يونس، المنسقة العامة للشبكة الدولية لدراسة المجتمعات العربية وفي كلمتها الافتتاحية للورشة رحبت بالمشاركين وتعرضت لأهم التحديات التي تواجه الشباب العربي وتدفعه للهجرة والإشكاليات المرتبطة بالاندماج ومدى فاعلية السياسات الحكومية الإدماجية وهي الإشكاليات التي تناولها المؤتمر الدولي بالبحث والنقاش من خلال دور الفاعل الأول المتمثل في الشباب المهاجر وتحديات اندماجه ، والفاعل الثاني المتمثل في السياسات الحكومية في مجال الهجرة ومدى فاعليتها ، والفاعل الثالث المتمثل في المجتمع المدني من خلال رؤيته ومنظوره للشباب والهجرة والهوية.

أطر الورشة الدكتور سيدي محمد الجيد أستاذ علم الاجتماع وعميد الدراسات العليا بجامعة العلوم الإسلامية بالعيون ورئيس مركز تافا لترقية الديمقراطية ، وشارك فيها حضوريا الأستاذ أبهاه عبد الله بودادية ، رئيس منظمة "المشروع الوطني لمكافحة الهجرة" كما شارك فيها عن بعد الدكتور سهام شريف مدير مخبر الشباب والدين (الجزائر)ومركز، و الأستاذة أمينة الشابي مديرة مركز المواطنة (الأردن) والدكتورة منى السعدون رئيس الجمعية العربية للوقاية من العنف ضد الأطفال .

وفي مستهل محاضرته رحب الدكتور سيد محمد الجيد بالحضور وقدم عرضا تركز في ثلاثة محاور ، تناول أولها ماهية المجتمع المدني وأهميته وثانيها ملامح المجتمع المدني الموريتاني وخصوصيته في حين تناول المحور الثالث تحديات تعاطي المجتمع المدني مع القضايا الحقوقية عموما وتلك المتعلقة منها خصوصا بالشباب والهوبة والهجرة .

وخلص العرض ال التأكيد على أهمية المجتمع المدني بوصفه مؤسسات مدنية غير حكومية لاربحية ولا سياسية طوعية اختيارية وتطوعية وتعتبر شريكا فاعلا يعتد به ويعول عليه لمواجهة مختلف التحديات ذات الصلة بكافة أوجه الحياة مناخية كانت أو أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو حقوقية ، حيث يتميز بالمرونة والحيوية والقرب من المجتمع والقدرة على التفاعل مع الحكومات والمنظمات الأممية تعاونا وتشاركا ورقابة ومتابعة وتقييما ومحاسبة .

وختم بالتحضيض على ضرورة تعزيز قدرات مؤسسات وهيئات المجتمع المدني بموريتانيا سبيلا لترقية في مساهمتها في التعاطي البناء والفعال مع مختلف قضايا واشكالات حقوق الانسان بما فيها تلك المتعلقة بالشباب والهوية والهجرة.

كما قدم الأستاذ أبهاه عبد الله بودادية عرضا تناول فيها مخاطر الهجرة وتحدياتها وأهم السياسات المتبعة لمكافحتها ودور منظمة" المشروع الوطني لمكافحة الهجرة" في التصدي لهجرة الشباب ، مشيرا الى أن ظاهرة الهجرة ظاهرة قديمة قدم الانسانية وتشكل هاجسا حقيقيا يؤرق الدول المهاجر منها والدول المستقبلة للمهاجرين ، وتعاني موريتانيا كغيرها من بلدان العالم من هذه الظاهرة نظرا للموقع الذي تمتاز به كمنطقة عبور من إفريقيا الغربية إلى أوروبا والعالم العربي وتعتبر فئة الشباب الفئة الأكثر هجرة حسب تقارير المنظمة الدولية للهجرة سنة 2019-2020 حيث وصل إلى 272 مليون مهاجر في العالم مما يشكل تأثيرات سلبية على مختلف المجتمعات ويطرح إشكاليات كبيرة وهو ما يستدعي مقاربات ميدانية وسياسات وقائية للعمل على التخفيف من الآثار الناجمة عن ظاهرة الهجرة وسبل التصدي لها

وقد تعرضت المداخلات عن بعد لتجربة مخبر الشباب والدين في الجزائر ومركز والمواطنة في الأردن , والتي ترتكز في مجملها على ضرورة إشراك
المجتمع المدني في مساعي الدول الرامية الى التصدي لظاهرة الهجرة والمخاطر التي تترتب عنها وأهمية تحسيس جمعيات ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة ظاهرة الهجرة من خلال تجنيد طرق ووسائل مختلفة كوسائط التواصل الاجتماعي للتعبئة حول مخاطر الهجرة على المجتمع بشكل عام والشباب بشكل خاص باعتبار محاربة الهجرة مسؤولية مشتركة ويجب أن تتكاثف جهود الجميع بهدف الحد من انتشارها .
وخلاصة تجاربهم أن التوعية والتحسيس هي الدور الريادي لمنظمات المجتمع المدني في التصدي لهذه الظاهرة من خلال تعزيز العمل التضامني والتشاوري في المجتمع بغرض الحماية الشاملة للشباب من مخاطر الهجرة ، وضرورة توحيد

جهود منظمات المجتمع المدني والدولة من أجل العمل على مكافحة ظاهرة الهجرة والتصدي لأثارها ومخاطرها.

وقد شارك في هذه الورشة العديد من منظمات المجتمع المدني وتمحور النقاش حول ضرورة التشبيك بين المنظمات على المستوى المحلي والإقليمي من أجل تكثيف الجهود للتصدي لظاهرة الهجرة وأثارها السلبية على المجتمعات , وكذلك تبادل التجارب بين منظمات المجتمع المدني العربية والعمل على تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات والبحث عم الموارد المالية التي تساعد على تنفيذ برامج الجمعيات في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة في صفوف الشباب.

وخلص الى جملة توصيات من شأنها أن تساهم في مواجهة الهجرة من بينها :

الحرص على توعية المجتمع على مخاطر الهجرة

التواصل مع الشباب لمعرفة مشاكلهم وتطلعاتهم

خلق وعي شبابي بالمخاطر المترتبة على الهجرة

تنظيم ندوات حول مخاطر الهجرة

التنسيق مع المنظمات الدولية والمحلية العاملة في المجال

ورشة إعداد الرسائل الجامعية لطلبة الدكتوراه والماستر

ورشة منهجية إعداد الرسائل الجامعية، ترأسها الدكتور أحمد ولد أنداري من المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية، في كلية العلوم القانونية والاقتصادية لطلبة الماستر والدكتوراه، وقد أشفعت هذه المحاضرات من قبل الدكاترة:

أ.د. فوزي بن دريدي –الجزائر بمحاضرة تحت عنوان:

إشكالات إبستمولوجية

د. المنذر الطمي – تونس بمحاضرة تحت عنوان:

مراحل إعداد الرسائل الجامعية ودور الطالب الباجث

د. الجلاني المستاري –الجزائر بمحاضرة تحت عنوان:

قبول الولوج إلى الميدان ....الإطار المنطقي للبحث

وقد شهدت هذه المحاضرات إقبالا من قبل الباحثين في مرحلة الماستر والدكتوراه، وأشفعت بمناقضات أثرت الموضوع بشكل علمي رسين.

أما الدكتورة كوثر السويسي من تونس فقد قدمت محاضرة لطلبة الماستر في كلية الآداب والعلوم الانسانية لطلبة الماستر حول منهجية وأدوات البحث في دراسة التمثلات الاجتماعية، وقد أشفعت المحاضرة بنقاشات للطلبة وتساؤلات ردت عليها المحاضرة بشكل علمي رسين.

التوصيات:

1ـ دراسة إشكالية الهجرة انطلاقا من مقاربة متعددة التخصصات، يشترك فيها الباحثون من مختلف الحقول المعرفية، وخاصة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

2ـ إن فهم ظاهرة هجرة الشباب يقتضي دراساتها في سياقات متعددة زمانيا ومكانيا، كما يقتضي ان تتم تلك الدراسة انطلاقا من الفاعلين أنفسهم أي الشباب.

3ـ إن سياسات بلداننا العربية ومقارباتها في ميدان الهجرة يجب أن تكون عبارة عن سياسات تشاركية، تتدخل فيها مختلف الجهات والهياكل والمؤسسات المعنية بالشباب وطنيا ودوليا، مع ضرورة الاصغاء لصوت الشباب أنفسهم.

4ـ ضرورة تأسيس مراكز بحثية مهتمة بالهجرة، مع استثمار مخرجات أبحاث وندوات تلك المراكز، من أجل الخروج برؤية موحدة، من اجل الترافع حول قضايا الهجرة التي تهم الشباب العربي، في المنابر الدولية والاقليمية.

5_ الاستثمار في الشباب والتمكين لهم في مجتمعاتهم العربية، وتوفير فرص الشغل لهم في القطاعين العام والخاص.

6 ـ تأطير الشباب حول حقوقهم بشكل عام، وإدماجهم كفاعلين في المجتمعين السياسي والمدني، وايضا في المناصب المرموقة في بلدانهم، الأمر الذي من شانه أن يزيل تلك العوائق والعراقيل التي دفعتهم إلى الهجرة، وفي مقدمتها إحساسهم بالغربة داخل تلك المجتمعات.

7ـ ضرورة العمل على تشخيص دقيق لواقع ظاهرة هجرة الشباب، سواء من حيث الاسباب وحجم الانتشار، أو من حيث السياسات المعتمدة في التعاطي معها والحلول المتبناة في مقاربتها.

8ـ اشراك الخبراء و الباحثين المتخصصين في هذا المجال، ضمانا لاستفادة الدولة من خبرتهم.

9 ـ العمل على تعميق التعاون في مجال الهجرة بشكل عام، والهجرة غير النظامية بوجه خاص بين البلدان العربية والدول المجاورة لها في أفق خلق سياسات مشتركة بين الطرفين، من شأنها أن تكون أكثر فاعلية في التصدي لهذه الظاهرة وتقديم حلول ناجعة لها .

10ـ العمل على خلق اطار تعاوني بين البلدان العربية، وبين دول رائدة في هذا المجال كالولايات المتحدة وفرنسا واسبانيا، والتفاوض مع هذه البلدان بشكل جماعي، بغية التوصل إلى أطر قانونية واتفاقيات أكثر عدالة في ميدان الهجرة.

11ـ الإشتغال على تنمية المجتمعات الحدودية للبلدان العربية بشكل عام، وإيلاء أهمية خاصة لشباب تلك المجتمعات ضمن ضمن المقاربات المتعلقة بميدان الهجرة بشكل عام، والهجرة غير النظامية بوجه خاص .